

Distr.
GENERAL

S/1997/741
24 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، الذي طلب فيه المجلس إليّ، في جملة أمور، أن أقدم تقريرا عما إذا كان الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) قد اتخذ خطوات ملموسة ولا رجعة فيها امتثالا لجميع التزاماته المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار قبل دخول التدابير المبينة في الفقرة ٤ من القرار حيز النفاذ. وقد طالب المجلس على وجه الخصوص أن تنفذ يونيتا على الفور التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا (S/1994/1441)، المرفق) بما في ذلك نزع سلاح جميع قواتها، وتحويل محطة "راديو فرغان" التابعة لها إلى مرفق إذاعي محايد، والتعاون التام في عملية تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء أنغولا.

ثانيا - نزع سلاح قوات يونيتا

٢ - في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ قدمت يونيتا معلومات جديدة إلى ممثلي الخاص لأنغولا، السيد اليون بلوندان بيبي، عن قوام وانتشار الأفراد المسلحين الخاضعين لسيطرتها وعن الأسلحة التي في حوزتها. وقد أعلن، في بادئ الأمر، أن القوام الإجمالي لتلك القوات بلغ ٤٤٨ ٥ فردا لكن هذا الرقم ارتفع فيما بعد إلى ٦٠٥٢ فردا بما في ذلك أفراد المفزة الأمنية التابعة لزعيم يونيتا. وما يسمى "شرطة الألغام"، و "القوات المتبقية". وقد استعرض السيد باي وممثلو الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) هذه المعلومات في ١٤ آب/أغسطس ووجدوا أن المعلومات غير كاملة؛ وطلبوا إلى يونيتا أن تزودهم بمزيد من المعلومات الموثوقة، ولكنهم طلبوا في الوقت ذاته إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أن تتحقق من المعلومات التي قدمت، وأن تسجل العناصر المسلحة التابعة ليونيتا التي جرى تقديمهاما للتسريح وتجرد تلك العناصر من السلاح.

٣ - وتحقيقا لهذا الغرض، جرى نشر فريقي تحقق خاصين تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في المنطقتين الشمالية والشرقية في ٢٥ آب/أغسطس، بحيث يلي ذلك إرسال ثلاث فرق إلى المناطق الشمالية الشرقية والوسطى والجنوبية الشرقية. وقد واجهت فرق الأمم المتحدة في البداية صعوبات عديدة تتعلق بضعف الاتصال والتنسيق بين مزار حركة يونيتا والقواد الميدانيين. وعلى الرغم

من أن يونيتا قد أبدت تعاونها في أغلب المناطق فإن التأخيرات والصعوبات ظلت قائمة في منطقة بيهيه، وحول معقل يونيتا في أندولو، وفي إقليم كوندو كوبانغو. وفي المنطقة الشمالية الشرقية المنتجة للماس، لم يجر حتى الآن القيام بأي تحقق لأن يونيتا أصرت على تجميع قواتها في موقع واحد بدلا من المواقع الثلاثة التي سبق أن خطط لها.

٤ - وبحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر، كانت الفرق الخمس التابعة للأمم المتحدة قد أجرت عمليات تحقق في ٤١ موقعا من ٤٢ موقعا كان من المرئى أن تشملها عمليات التحقق، وينتظر إتمام عملية التحقق في الموقع المتبقي قبل ٢٧ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، ستكون العناصر المتبقية التابعة ليونيتا، وقوامها ٨٦٧ ٣ فردا من جميع الفئات، قد خضعت للتحقق وسلمت ما يزيد عن ٣١٧ ٣ قطعة سلاح من مختلف العيارات و ٥٣٢ ٤٦ نوعا من الذخيرة. ومن تلك الأسلحة، وجد أن نسبة ٥٦,٥ في المائة منها فقط صالحة للاستعمال وفي حالة جيدة، بينما كانت نسبة ٢١,٥ في المائة منها معدة للاستعمال ولكن في حالة سيئة وكانت نسبة ٢٢ في المائة من الأسلحة التي سلمت غير صالحة للاستعمال. وعلاوة على ذلك فإن معدل الذخيرة التي سلمت بلغ ١١ طلقة للبندقية الواحدة.

٥ - وحتى الآن، لم تسلم أية قطع مدفعية هامة أو معدات اتصال، باستثناء ستة مدافع هاون من عيار ٨٢ ملميمترا و ٤٣ قاذف صواريخ من عيار ٤٠ ملميمترا، مما يشير مزيدا من الشكوك بشأن مصداقية عملية نزع السلاح. وفي حين أن عملية التحقق من الجنود لا تزال مستمرة فإن هناك ما يزيد على ١٠٠ ٢ من أفراد يونيتا ينبغي للأمم المتحدة أن تتحقق منهم. وبالإضافة إلى ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يجر تقديم أي عدد ملموس من كبار الضباط التابعين ليونيتا لتسريحهم. وقد أجرت الحكومة ويونيتا مؤخرا محادثات بشأن وضع كبار الضباط في المستقبل.

ثالثا - تحويل محطة إذاعة فورغان

٦ - في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وبعد تأخيرات طويلة، أبلغت يونيتا الحكومة الأنغولية، كتابة، بأنها ستوافق على استعمال تضمين التردد (FM) في محطة الإذاعة الخاصة، التي ستسمى "راديو ديسبيرتار" والتي ستحل محل محطة "راديو فورغان". وقد تلقت يونيتا رد الحكومة الرسمي في ١٢ أيلول/سبتمبر، وأشارت إلى أنها بصدد القيام بالدراسات التقنية الضرورية لإنشاء مرفق "FM" الجديد في المراكز الحضرية الهامة في مختلف أنحاء البلاد. وممثلي الخاص يحث الأطراف على الإسراع بإنشاء هذه المحطة المحايدة.

٧ - وفي الوقت ذاته فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قد ذكرت أن محطة "راديو فورغان" قد خفضت بشكل ملموس من إذاعة حملاتها الدعائية المعادية. ويبدو أن بعض تعليقاتها الرئيسية قد أصبحت حاليا أكثر تأييدا لعملية التسريح والمصالحة الوطنية. وعلى الرغم من ذلك فإن يونيتا لجأت مؤخرا إلى ممارسة جديدة تتمثل في القيام بحملات دعائية معادية انطلاقا من مكاتبها الموجودة في الخارج، وخاصة المكاتب الموجودة في بون ولشبونة وباريس.

رابعا - تطبيع إدارة الدولة

٨ - عقب وقف عملية تطبيع إدارة الدولة في وقت سابق من عام ١٩٩٧، أجرى السيد بيبي، بالتعاون مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث، مشاورات مكثفة ترمي إلى استئناف هذه العملية البالغة الأهمية في أقرب وقت ممكن. وقد أسفرت تلك المشاورات عن اعتماد الفريق التنفيذي المركزي المشترك بين القطاعات، وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال، لخطة شاملة في ١٨ آب/أغسطس. وقد أنشئت أيضا على صعيد المقاطعات أفرقة مشابهة، وبدأت تلك الأفرقة عملها في ١٣ مقاطعة من المقاطعات المستهدفة البالغ عددها ١٥ مقاطعة. وقد استؤنفت في ٢٠ آب/أغسطس عملية التطبيع التي تشترك فيها مناطق محلية عددها الإجمالي ١٣٩ منطقة ويقع العديد منها على طول الطرق البرية الرئيسية والحدود الدولية للبلد، بيد أن العملية ما زالت تكتنفها التأخيرات، فمنذ أن بدأت العملية العامة في نيسان/أبريل وحتى ٢٤ أيلول/سبتمبر، لم يتم تعيين موظفين إداريين تابعين للدولة إلا من ٧٩ منطقة محلية. ومعظمها ليست له أهمية استراتيجية كبيرة. بيد أنه قد تم التوصل إلى اتفاقيتين مؤقتتين لمد نطاق إدارة الدولة ليشمل نيغيغ، وهي قاعدة مقر يونيتا في المنطقة الشمالية، وكوانغو، وهي من مناطق إنتاج الماس الرئيسية. وما زال هذان الاتفاقيان في انتظار التنفيذ.

٩ - وحتى الآن، ما زالت العوائق السوقية والسياسية تحول دون مد نطاق إدارة الدولة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا. ومن الضروري لإنجاز هذا الجانب الهام من بروتوكول لوساكا على نحو منظم وسريع أن تبدي يونيتا تعاونها الكامل. وما من شك في أن تأخر مد نطاق إدارة الدولة إلى المواقع الاستراتيجية الرئيسية مثل أندولو، وبايلوندو، وكوانغو، ومافينغا، ونيغيغ، إنما يرجع إلى اعتبارات سياسية. ففي بعض المقاطعات، مثل بيبي، وهوامبو، ولوندا الشمالية، لم تتعاون يونيتا مع العملية تعاوننا تاما. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة أن يتم في أقرب وقت ممكن مد نطاق إدارة الدولة إلى مقاطعة لوندا الشمالية الغنية بالماس. وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تسعى إلى ترتيب اجتماع بين ممثلي يونيتا وحاكم تلك المقاطعة. وقد أثار مقاتلو يونيتا في عدد من المناسبات مسألة الرموز الوطنية، مثل السلام الوطني والعلم، وتشككوا في حياد الشرطة الوطنية وفي أعمالها. بيد أن سلوك الشرطة الوطنية، في رأي البعثة، كان مقبولا بصفة عامة، باستثناء حالات قليلة.

١٠ - وينبغي الاعتراف بأن سلطات الحكومة المحلية، التي تعطلت بأسباب أمنية، قد أبدت الحذر، في بعض المقاطعات، إزاء إقامة وجود في مناطق كانت يونيتا تسيطر عليها في السابق. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة شددت على الحاجة، قبل مد نطاق إدارة الدولة، إلى نزع سلاح عناصر يونيتا في الأماكن التي يعلن فيها عن وجودها. والبعثة تسعى جاهدة إلى ضمان تنفيذ ذلك الأمر، حيثما كان ملائما. وقد أسهم أيضا في تأخر تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه لمد نطاق إدارة الدولة وجود مشاكل متعلقة بالسوقيات، مثل سوء الاتصالات والتنسيق بين الطرفين، بل وفي صفوفهما في كثير من الأحيان، فضلا عن تدهور حالة الهياكل الأساسية في البلد، ووجود الألغام الأرضية.

١١ - وقد رحب عامة السكان بعملية تطبيع إدارة الدولة أملا في أن يؤدي ذلك إلى تحسين حياتهم اليومية وإلى كفالة حرية الحركة بالنسبة للناس والبضائع. وحملات التوعية الرامية إلى مساندة هذه العملية الهامة ساعدت في تبديد بعض المخاوف التي أعرب عنها الناس. وبالإضافة إلى المشاركة في هذه الأنشطة، قامت البعثة أيضا ببذل مساعيها الحميدة وتوفير الدعم فيما يتصل بالسوقيات والأمن تسهيلا لتنفيذ هذا الجانب الهام من بروتوكول لوساكا على نحو سلس.

خامسا - الملاحظات

١٢ - منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، ظلت الحالة العسكرية في أنغولا هادئة ومستقرة بشكل نسبي، كما تأكد في اجتماع اللجنة المشتركة الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، التقى ممثلي الخاص بالرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناثان سافيمبي، كل على حدة، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وأثناء المناقشة مع السيد سافيمبي، تلقى السيد بيبي تأكيدات بأن يونيتا عازمة على اتخاذ مزيد من الخطوات للامتثال لأحكام القرار.

١٣ - بيد أن نزع سلاح قوات يونيتا، وهو من الأحكام الرئيسية في بروتوكول لوساكا وأحد العناصر الضرورية لنجاح عملية السلام برمتها، لم يكتمل بعد، وذلك على الرغم من مرور نحو ثلاثة أعوام على توقيع الاتفاق. وترى البعثة والدول المراقبة أن الرقم ٦٠٥٢ الذي تزعم يونيتا أنه يمثل مجموع أفراد القوات المتبقية ما زال غير مقنع. كذلك ترى البعثة والدول المراقبة أن الأسلحة والذخائر التي سلمتها تلك القوات المتبقية للبعثة ليست ذات شأن كبير من حيث نوعيتها وكميتها.

١٤ - وفي الوقت نفسه، لا بد من الاعتراف بإحراز بعض التقدم نحو إنشاء مرفق إذاعي محايد يعمل بتضمين التردد (FM) ليحل محل إذاعة "راديو فورغان" التي بذلت مؤخرا جهودا ملموسة لخفض مستوى الدعاية العدائية. غير أن الخطوات النهائية في هذه العملية قد تأخرت لفترة طويلة ومطلوب اتخاذ إجراءات سريعة.

١٥ - وفيما يتعلق بتطبيع إدارة الدولة فإنه لم يسجل أي تقدم بشأن مد سلطة الحكومة إلى المناطق الخمس ذات الأهمية الاستراتيجية المذكورة في الفقرة ٩ أعلاه، وذلك على الرغم من أنه قد تم خلال الأسابيع القليلة الماضية تسليم عدد كبير من المواقع للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البطء العام الذي تتسم به خطى العملية لا يزال يثير الشكوك حول نوايا يونيتا.

١٦ - وفي ظل هذه الظروف فإن عليّ أن أذكر أنه وقت كتابة هذا التقرير لم أصبح بعد في وضع يسمح لي بأن أبلغ مجلس الأمن بأن يونيتا قد اتخذت الخطوات اللازمة للامتثال لجميع التعهدات الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار المجلس ١١٢٧ (١٩٩٧). ولا بد لهذه الخطوات من أن تشمل، بصفة خاصة، قيام

يونيتا على الفور بتقديم معلومات موثوق بها ويمكن التحقق منها إلى الأمم المتحدة بشأن قوام العناصر المسلحة والأسلحة المتبقية لديها، وإفساح المجال أمام مد إدارة الدولة إلى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في البلد.

١٧ - وإنني أحث الطرفين الأنغوليين، ولكن بالأخص يونيتا، على الامتثال لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) وعلى إكمال تنفيذ ما تبقى من مهام بموجب بروتوكول لوساكا بصورة كاملة ودون مزيد من الإبطاء. فهذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن استنادا إليه إنجاز عملية السلام بنجاح وكفالة الاستقرار الحقيقي والمصالحة الوطنية في أنغولا. وفي الوقت نفسه سوف أوصل رصد التطورات عن كذب وإبلاغ مجلس الأمن بما قد يحرز من تقدم جديد نحو تحقيق أهداف القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) المتعلقة بعملية السلام.

— — — — —